



الاضمار الى الاسم قوله اشتغال الحرف
الحرف الحرف بجمع

فلا يراها عامل ضعيف عمل على خلاف القياس لسه ليس بالفوز
فما فصل بينهما وبين معمولها ضعفت عن العمل واما وجه الما
ابطالها اذا اقصى النفي بالانفائها انما عملت لما فيها معنى
النفي فاذا دخلت الاحصل الاثبات فان تعض معنى النفي وهو
المعنى الذي عملت لاجله فبطل العمل واما وجه ابطالها اذا
تقدم الحرف فلما تقدمت كونها عملها على غير القياس فارتفع
في المصروف بخلاف ليس فانها اصلية في العمل فبطل عملها التقدّم
الحرف فلو كان ليس قابلا لزيد **قوله** واذا اعطف عليه بموجب
فالرفع مثاله قولك ما زيد قابلا بل فاعدا وما زيد قابلا ولكن
فاعد فالجوز في هذا المعطوف الا للرفع لما ذكرناه من ان عملها
يبطل فيها لما قصد فيه الاثبات لانها عملت للنفي فاذا كان ذلك
مبطلا لاجلها في الاصل المعطوف عليه فهو في المعطوف الذي هو
صريح عليه اجدر وتعملون رفعه على العطف على العمل لانه لما بطل
معنى النفي فيه صار كأنه معطوف على اسم غير معمول للنفي
واذا قوبر الاول غير متعني باعتبار هذا المعطوف **قوله** بالنسبة
الله اليه رفع لوجوب رفعه عند عدم النفي فاما اذا اعطف
بغير حرف موجب فله في الاعراب حكم المعطوف عليه كقولك
ما زيد قابلا ولا فاعدا وينتظر فيه ما ينتظر في غيره في انه
منزل منزله المعطوف عليه فذلك لانه يجوز ما زيد قابلا ولا فاعدا
غيره لانك اذا جعلت فاعدا معطوفا على قابلا لم يكن نحو الثاني
من الضمير الذي يجب الاول وان جعلته معطوفا عليه عطف الجملة
على الجملة الا انك قد علمت الخبر عملت ما في الخبر مفردا وهو غير
جائز في الاصل فكيف يجوز في الفرع فاما اذا قلت ليس زيد قابلا
ولا

ت
تجمله

هو
لم يستعمل

ولا